

مُبادئ التأمين وإدارة المخاطر المالية

(4)

متوقع بنهاية هذه الوحدة ان تجيب عن الاسئلة التالية:

- 1- عرف المخاطر الإستثمارية؟
- 2- تناول بالشرح خطوات إدارة المخاطر الإستثمارية؟
- 3- يصنف المستثمرون وفقاً لمفاضلاتهم بين العائد والمخاطرة
لعدة أنواع، وضح ذلك بالتفصيل؟
- 4- عرف المخاطر النظامية المرتبطة بالاستثمار ومن ثم عدد
خصائصها ؟
- 5- تشمل المخاطر النظامية المرتبطة بالاستثمار عدة
مكونات، تناولها بالشرح؟
- 6- عرف المخاطر غير النظامية المرتبطة بالاستثمار ومن ثم
عدد خصائصها ؟
- 7- تتمثل المخاطر غير النظامية المرتبطة بالاستثمار عدة
مصادر، تناولها بالشرح؟

أولاً: مخاطر الإستثمار

- يعتبر الخطر من أهم المشاكل التي تؤثر على المشاريع الإستثمارية، وحيث ان كل المشاريع تتعرض الى المخاطر، فيمكن تحديدها بشكل اكثير دقة في الآتي:
 - 1- بعض المخاطر تعتبر بسيطة وتتلاشى ولا تؤثر على سير المشروع الإستثماري
 - 2- بعض المخاطر يتطور ويتحول الى مشكلة لها ابعادها ويجب وضع خطة لمعالجتها سريعا
 - 3- نسبة من المخاطر الإستثمارية تتحول الى ازمات قد تعصف بالمشروع بالكامل

- ويتعرض المستثمر عموما الى نوع من المخاطر تتباين درجتها وقوتها وفقا لنوع الاستثمار وزمنه، وشكل الاداة الاستثمارية.
- ان قناعة المستثمر فى تحمل هذه المخاطر ناتجة عن رغبته فى تحقيق عائد متوقع نتيجة عملية الاستثمار، فالعلاقة طردية بين العائد المتوقع ودرجة المخاطرة
- ولذلك اصبحت المبادلة بين العائد والمخاطرة ودرجتها وتحليلها جوهر القرار الاستثماري بشكل عام

وان مضمون العلاقة السابقة مرجعه ان العائد المتوقع يتاثر
بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية
والإدارية

لذلك فان حدوث هذه المجموعة من العوامل ينتج عنه تشتت في
تقدير العائد المتوقع تحقيقه، او عدم تحقيق عائدا اصلا، او
فقدان رأس المال المستثمر في المستقبل

- وتعرف المخاطر الاستثمارية بانها:

إنعكاس او تعبير عن عدم التاكد الذي ينطوي عليه المستقبل في استرداد رأس المال المستثمر او تحقيق عائد، او تحقيق عائد غير منتظم

وكلما حدث تشتت كبير في القيم المتوقعة للنتائج كلما انطوى القرار الاستثماري على مخاطرة كبيرة

خطوات إدارة المخاطر الإستثمارية:

- تمر إدارة المخاطر في المشاريع الإستثمارية بالخطوات التالية:

١- تعريف المخاطر:

- وهى الخطوة الأساسية الأولى للتعرف على المخاطر المحيطة بالمشروع الإستثماري. وتوجد عدة وسائل لتعريف المخاطر الإستثمارية منها:
 - **آراء الخبراء:** وتعتمد على وعي الخبراء وإدارته لمدى حجم الخطر، وهى تعتبر أسهل الطرق للتعريف، ولكن يجب التأكيد على أن آراء الخبراء وحدتها لا تكفي إلا في حالة المشروعات الاستثمارية الصغيرة والتي لا تحتاج إلى دراسات جدوى اقتصادية متعمقة

بـ- تقسيم الخطة: وهي تعالج المخاطر الكامنة داخل المشروع

الاستثماري، عن طريق تقسيم خطة عمل المشروع
الاستثماري ودراسة المخاطر في كل جزء على حدة

- جـ- تحليل الفرض:** وهي تحليل فروض المكب والخسارة
في كل من الحالتين التاليتين: الاولى هي احداث نريدها ان
تقع اثناء العمر الافتراضي للمشروع لكنها لا تقع (فترة اقل
لاسترداد راس المال، تحقيق عائد، تحقيق عائد
منتظم..الخ)، والثانية هي احداث لا نريدها ان تقع ولكنها
تقع اثناء التنفيذ (نقص المواد الخام، عدم توفر العمالة
الماهرة، مؤشرات اداء الاقتصاد الكلي...الخ)

- د- استنباط القرارات: وهي التأثيرات التي تشير الى ان امرا ما سيحدث (داخل او خارج المشروع الاستثماري). ويمكن استخدام تحليل المكاسب والخسارة لاستنباط القرارات، مع الاخذ في الاعتبار ان ذلك قد يؤدي الى قرارات خاطئة في حالة استنباط القرار على اساس مختلف لما وضع له التحليل. وهناك عدة اوجه قد تكون متضادة في هذا الامر مثل: المدى القصير والمدى الطويل، الجانب الفني وسياسة التنفيذ
- ه- تداول الأفكار: وهي تستخدم لعمل توليفة من جميع التعريفات السابقة للوصول الى افضل النتائج اثناء الاجتماعات.

٢- تحليل المخاطر:

ويتم في هذه المرحلة تصنيف الخطر والوقوف على مصادره الأصلية، وفي هذه المرحلة تقسم المخاطر المتوقع ان تتعرض لها المشروعات الإستثمارية الى الآتي:

- **أ- المخاطر الخارجية غير المتوقعة:** وهي المخاطر التي تكون خارج سيطرة ادارة المشروع وهي غير متوقعة بالمرة، ويمكن جمعها في قائمة لكن يصعب تحديد ايا منها سوف يواجهه المشروع وهي قد تحدث نتيجة لتغير السياسات الحكومية او الكوارث الطبيعية مثلًا

- **بـ- المخاطرة الخارجية المتوقعة وغير المؤكدة:** وهي المخاطر المتوقع حدوثها ولكن لا يعرف مدى تأثيرها على المشروع الاستثماري، مثل نقص المواد الخام، السياسات المالية والنقدية، التضخم ،
الضرائب
- **جـ- المخاطر الفنية الداخلية:** وهي التي تنشأ من التكنولوجيا المستخدمة في المشروع من تصميم او بناء المشروع او تصميم المنتج النهائي، وهي تحتوي على مخاطر عدم تحقيق مستويات الاداء المطلوب

- **د- المخاطر غير الفنية الداخلية:** وهي مخاطر تترجم عن عدم السيطرة الجيدة من المديرين المسؤولين عن المشروع، اي فشل الادارة على مستوى العمل والرقابة والاشراف
- **ه- المخاطر القانونية:** وهي تقع تحت طائلة القانون المدني والجنائي، كالعقود القانونية مع العميل وتصاريح العمل فيما يتعلق بالقانون المدني، اما القانون الجنائي فهو كلما يتعلق بالجوانب الصحية وطرق الأمن والسلامة العامة سواء على البيئة اوالعاملين في المشروع الاستثماري

و- مخاطر الاتصال: وتمثل هذه المخاطر في عدم وجود اتصال وتواصل بين كل الاطراف المعنية في المشروع الاستثماري. مثل:
1- مالكي المشروع، لكي يوفروا احتياجات المشروع في الوقت المناسب

- 2- المديرين القائمين على تنفيذ المشروع لكي يستطيعوا ان يطوروا السياسات الخاصة به
- 3- القائمين على تنفيذ المشروع لتمكينهم من ادارة المخاطر التي تظهر اثناء التنفيذ
- 4- العاملين الذين يلتحقون بالمشروع اثناء التنفيذ حيث يجب اطلاعهم على سياسات التنفيذ ودورهم في المرحلة التي التحقوا فيها بالمشروع
- 5- العملاء وال媧وردين

تصنيف المستثمرون حسب مقدرتهم على تحمل المخاطر

يصنف المستثمرون إلى ثلاثة أنواع وفقاً لمقدرتهم في مواجهة المخاطر كما يلى:

أ- المستثمر المتحفظ:

وهو مستثمر يعطى عنصر الأمان الأولوية على ماعداده، وبالتالي ينعكس نمطه على قراراته الاستثمارية فيكون حساساً جداً تجاه المخاطرة.

ب- المستثمر المضارب: وهذا النمط يعطى الأولوية تكون حساسيته لعنصر الربحية على ماعداده، ولذلك حساسيته تجاه عنصر المخاطرة متذبذبة فيكون على استعداد لدخول مجالات استثمارية خطيرة، املاً في الحصول على معدلات مرتفعة من العائد على هذه الاستثمارات.

ج- المستثمر المتوازن:

- وهو المستثمر الرشيد او العقلانى والذى يوجه لعنصري العائد والمخاطرة قدر متوازن، فيعمل على المبادلة بين هذين العنصرين
- وهكذا تكون حساسيته تجاه المخاطرة في حدود معقولة تمكنه من اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة بعناية تراعي توزيع الاستثمارات بكيفية تعظم العائد وتدنى درجة المخاطرة
- ويندرج تحت هذا النمط الغالبية العظمى من المستثمرين

تصنيف المخاطر الاستثمارية

وبصورة عامة تصنف المخاطر الكلية المرتبطة بالاستثمار الى عنصرين هما:

اولا: المخاطر النظمية: وهى المخاطر الـتى تعود الى حركة السوق ويطلق عليها المخاطر العامة وتعـد التغييرات الـتى تطرأ على البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، مصدرا مهما لـهـذه المخاطر ، بمعنى ان هذه المخاطر تؤثر على كافة القطاعات ولكن بدرجات متفاوتة

وـبـما ان المخاطر النظمية تصيب كافة القطاعات نظرا لـان مصدرها ظروف السوق عامة فـانـه لا يمكن تجنبـها نهائيا بالـتنـويـع (بـمعـنىـ انـ التـنـويـعـ بـزيـادـةـ عـدـدـ الاـسـتـثـمـارـاتـ لاـ يـفـيدـ فـيـ الحـدـ منـ هـذـهـ المـخـاطـرـ)

- ولـهـذا يـطـلـقـ بـعـضـهـمـ عـلـىـ هـذـهـ المـخـاطـرـ ، اـسـمـ المـخـاطـرـ الـتـىـ لاـ يـمـكـنـ تـجـنـبـهـاـ بـالـتـنـويـعـ

وتتسم المخاطر النظامية بالخصائص التالية:

- 1- تنشأ بفعل عوامل مشتركة تشمل النظام الاقتصادي باكمله
- 2- تؤثر في جميع الأعمال ، لذلك فانها تصيب كل انواع الاستثمارات
- 3- لا يمكن تجنبها بالتنوع ولكن يمكن الحد من شدتها من خلال دراسة وتقدير العائد المتوقع

وتشمل المخاطر النظمية المكونات التالية:

أ- **مخاطر سعر الفائدة**: ويقصد بها: قابلية التبادل في العائد الناتج عن حدوث تغيرات في مستوى اسعار الفائدة السائدة في السوق، والتي تؤثر بدرجة او باخرى على قرارات المستثمرين

ب- **مخاطر القوى الشرائية** (او مخاطر التضخم):

ويقصد بها: تراجع القوى الشرائية للمدخرات او الثروة المستثمرة بسبب التضخم اي انها عدم التأكد بشأن القوى الشرائية المستقبلية للاموال المستثمرة وتصل هذه المخاطر اقصاها في الاستثمارات ذات الدخل الثابت مثل السندات.

ج- مخاطر السوق:

- تنشأ مخاطر السوق نتيجة لتغير الاسعار في الاسواق، وذلك نتيجة لاسباب اقتصادية او سياسية او اجتماعية
- وان عدم الاستقرار او التباين يحمل في طياته مخاطر مصدرها عدم التأكد بالنسبة للمستوي الذي سوف تؤول اليه الاسعار في المستقبل

- **ثانياً: المخاطر غير النظامية:** وهي عبارة عن حالات عدم التأكد التي تنشأ بسبب ظروف او عوامل خاصة متعلقة باستثمار معين او قطاع معين حيث انها تكون مستقلة عن مخاطر النشاط الاقتصادي وتسماى بالمخاطر الاستثنائية او المخاطر غير السوقية او المخاطر التي يمكن تجنبها بالتنوع
- وهذا يعني ان المخاطر غير النظامية: تقيس درجة التقلب في عوائد استثمار معين بفعل عوامل خاصة به

وتمتاز المخاطر غير النظامية بعدة خصائص اهمها:

- 1- انها تنشأ بفعل عوامل تخص الاستثمار ذاته
- 2- انها تؤثر فقط في الاستثمار المعنى
- 3- يمكن تجنبها عن طريق التنوع وذلك بالاستثمار في عدة بدائل استثمارية

وتتمثل مصادر المخاطر غير النظامية في الآتي:

- أ- **مخاطر الادارة:** القرارات الخاطئة والتي تتمثل في:
 - عدم التحوط للاحداث غير المتوقعة
 - تقادم المنتجات (بسبب ظهور منتج جديد متطور)
 - الارتباط بعميل واحد

- **ب- مخاطر الصناعة:** احيانا تتعرض كل المشروعات الاستثمارية العاملة في صناعة واحدة او بعض صناعات قليلة لمخاطر معينة لا تؤثر في غالبية المشروعات العاملة خارج تلك الصناعة يطلق عليها اسم **مخاطر الصناعة** (انعدام المواد الخام في قطاع صناعي معين)

قياس مخاطر الاستثمار

اولاً: قياس مخاطر الاستثمار الحقيقي

- كقاعدة عامة تزداد المخاطر كلما زادت درجة تشتت (تقلب) التدفقات النقدية المصاحبة للتغيرات في الظروف الاقتصادية .
- وتقاس مخاطر الاقتراح الاستثماري الحقيقي اي مدى تقلب عوائده النقدية بطريقتين هما :
 - 1- الاسلوب البياني لقياس المخاطر الاستثمارية :

يتم حساب العائد المتوقع للمشروع الاستثماري وفقاً للمعادلة
التالية:

- $ER_i = \sum P_x R_p$

تطبيق (1) :

يبين الجدول التالي العوائد المتوقعة لمشروعين لاستثمارات واحتمالات حدوثها في الظروف الاقتصادية المبينة أدناه .

المطلوب:

- أ- احسب العائد المتوقع لكل مشروع وتوضيح اي المشروعين اكثراً ربحية؟
- ب- وضح بيانياً اي المشروعين أعلى درجة مخاطرة؟
- ج- ما هو المشروع الذي يمكن ان يختاره المستثمر؟

المشروع (B)		المشروع (A)		الاحداث الممكنة
احتمالية الحدوث	العائد المحتمل	احتمالية الحدوث	العائد المحتمل	الظروف الاقتصادية
%0.60	8%	%0.60	18%	رواج
%0.10	4%	%0.10	12%	ظروف طبيعية
%0.30	6%	%0.30	5%	كساد

2- الأدوات الإحصائية لقياس المخاطر الاستثمارية: ومن اهم الادوات الإحصائية التي تقيس المخاطر الكلية هي:

أ- استخدام المدى لقياس المخاطر الاستثمارية:

- المدى هو عبارة عن الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للتدفقات النقدية، ويمكن استخدام المدى كمؤشر للحكم على المستوى النسبي للخطر، ويعد المدى أبسط مقاييس المخاطر الاستثمارية، حيث كلما زادت قيمة المدى كان ذلك مؤشراً على ارتفاع مستوى الخطر المالي المرتبط بتنفيذ الاقتراح الاستثماري.
- فكلما زاد الفرق بين هاتين القيمتين ، كان ذلك اشارة الى زيادة تشتت التوزيع الاحتمالي ، الامر الذي يعني زيادة حجم المخاطر التي ينطوي عليها الاقتراح الاستثماري. وفق القانون التالي:
 - $\text{Range} = \max(x_i) - \min(x_i)$

شكل رقم (4)

انتشار المدى على نطاق أكبر يشير لارتفاع المخاطرة



• تطبيق (2):

- تسعى شركة المنتجات الزراعية لاختيار مشروع استثماري من بين مشروعين استثماريين. وفيما يلي بيانات عن العوائد المتوقعة للمشروعين. والمطلوب تقييم مخاطرة كل المشروعين باستخدام المدى، وتحديد أي المشروع أ/ الأكبر مخاطرة ب/ الأفضل للشركة

الحالات المتوقعة	المشروع "أ"	المشروع "ب"
تفاؤل	%20	%16
متوسط	%15	%15
تشاؤم	%10	%14
العائد المتوسط	%15	%15

تطبيق (3) :

يوضح الجدول التالي العوائد المحتملة لعدد من المشروعات الاستثمارية

المطلوب:

- 1- رتب المشروعات الاستثمارية حسب توقع تعرضها لدرجة مخاطر أعلى باستخدام المدى ؟
- 2- إذا لم يستطع المستثمر اختيار أكثر من مشروع واحد فاي مشروع يختار ؟ ولماذا ؟

A	B	C	D
-5.2%	6.4%	-10.2%	1.1%
-4.9%	-6.4%	-0.5%	-2.6%
5.5%	1.6%	4.4%	2.8%
-6.4%	11.6%	6.9%	16.0%
2.2%	23.1%	28.1%	31.9%
7.0%	-1.5%	11.4%	2.3%

بــ إستخدام الانحراف المعياري لقياس المخاطر الاستثمارية:

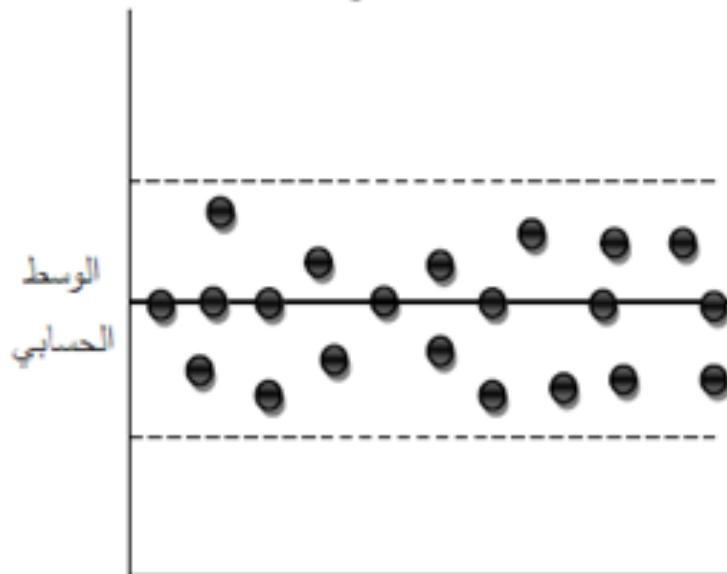
يعتبر الانحراف المعياري أحد أكثر المقاييس الإحصائية شيوعاً واستخداماً لقياس المخاطرة المتعلقة بالمتغيرات المالية للمشروعات الاستثمارية.

و هو أحد مقاييس التشتت التي تقيس تشتت البيانات وابتعادها عن وسطها الحسابي، حيث يعرف الانحراف المعياري على أنه انحراف القيم عن وسطها الحسابي.

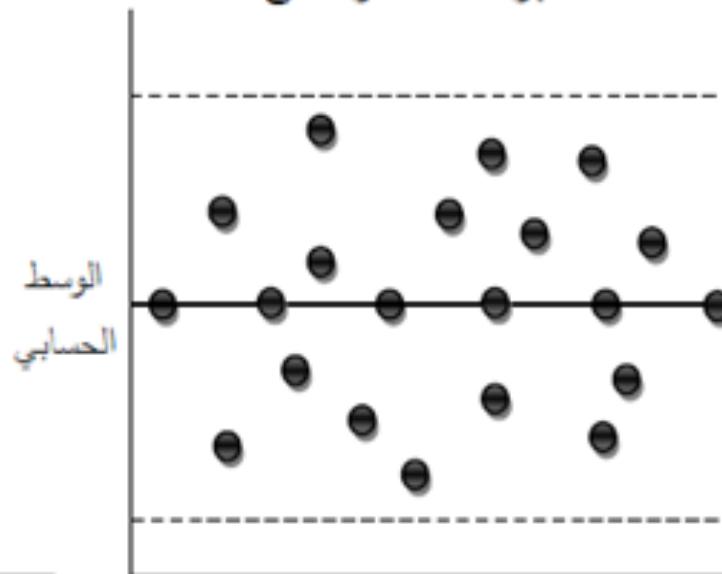
شكل رقم (5)

زيادة تشتت البيانات يشير لارتفاع المخاطرة

تشتت أقل = مخاطرة أقل



تشتت أكبر = مخاطرة أعلى



- وتخالف طريقة حساب الانحراف المعياري حسب طبيعة البيانات المتوفرة، حيث أن هناك معادلة خاصة بالانحراف المعياري في حال البيانات التاريخية، وهناك معادلة أخرى تستخدم في حال توفر معلومات احتمالية عن المتغير المالي وليس بيانات تاريخية.
- وفي السياق التالي سنوضح كيفية احتساب الانحراف المعياري في حال توفر بيانات تاريخية وفي حال توفر بيانات احتمالية.
- **أولاً: الانحراف المعياري لبيانات تاريخية**
 - البيانات التاريخية هي بيانات المتغير المالي في الماضي والتي يمكن الحصول عليها من التقارير المالية وسجلات المشروع الاستثماري. وفي حال توفر بيانات تاريخية عن قيم المتغير المالي، فيمكن احتساب الانحراف المعياري لهذا المتغير والتي تعبر عن مستوى مخاطرته من خلال تطبيق قانون الانحراف المعياري

- ويتم ايجاد الانحراف المعياري لبيانات تاريخية من المعادلة التالية :

$$SD = \sqrt{\sum(Rt - R^-)^2 / n}$$

- حيث ان :
- SD = تمثل الانحراف المعياري
- Rt تمثل معدل العائد السنوي
- R^- تمثل الوسط الحسابي للعائد
- n عدد السنوات التي تتوافر فيها بيانات عن العائد

• تطبيق (4):

- اذا توفرت لديك المعلمات التالية عن العوائد الفعلية لاحد المشروعات الاستثمارية

المطلوب: كيف يمكنك قياس مخاطر المشروع الاستثماري باستخدام الانحراف المعياري؟

السنة	1	2	3
العائد الفعلي	2.5%	6%	3.5%

تطبيق (5) :

يبين الجدول التالي العوائد الفعلية لمشروعين استثماريين بالالف ريال .

المطلوب:

- 1- اوجد الإنحراف المعياري للمشروعين؟
- 2-وضح اي المشروع اكبر مخاطرة بـاستخدام الإنحراف المعياري؟
- 3-إذا لم يستطع المستثمر اختياراً كثراً من مشروع واحد فاي مشروع يختار؟ ولماذا؟

السنوات	1	2	3	4	5
A	15%	25%	30%	30%	35%
B	14%	10%	8%	23%	45%

- ثانياً: الانحراف المعياري للتوزيعات الاحتمالية:
- وفي حالة وجود توزيع احتمالي للتدفقات النقدية المحتملة فان معادلة الانحراف المعياري تأخذ الشكل التالي :
- $$SD = \sqrt{\sum P (R_t - R^-)^2}$$
- حيث ان :
- SD تمثل الانحراف المعياري
- R_t تمثل معدل العائد السنوي
- R^- تمثل متوسط العائد (العائد المرجح)
- P تمثل احتمالية الحدوث

• تطبيق (6):

- اذا توفرت لديك البيانات التالية للعوائد المتوقعة لاحد المشروعات الإستثمارية في ظل الظروف الاقتصادية المبينة
المطلوب: كيف يمكنك قياس مخاطر المشروع الاستثماري
باستخدام الانحراف المعياري؟

الحالات الاقتصادية	احتمال الحدوث	العائد المتوقع للمشروع
الرُّواج	30%	20%
الرُّكود	50%	10%
الكساد	20%	30%

تطبيق (7) :

يبين الجدول التالي العوائد المتوقعة، لمشروعين استثماريين واحتمالات حدوثها في الظروف الاقتصادية المبينة .

المطلوب:

- 1- اوجد الانحراف المعياري للمشروعين؟
- 2-وضح اي المشروع اكبر مخاطرة بـاستخدام الانحراف المعياري ؟
- 3- اذا لم يستطع المستثمر اختياراً كثراً من مشروع واحد فاي مشروع يختار؟ ولماذا؟

B	A	إحتمال الحدوث	حالة الاقتصاد
العائد المتوقع	العائد المتوقع		
40%	25%	0.25%	رواج
10%	20%	0.50%	ظروف طبيعية
20%	15%	0.25%	كساد

- ثالثاً: إستخدام معامل الاختلاف لقياس المخاطر الإستثمارية :
- يكون الانحراف المعياري مقبولاً كمقياس للمخاطر في حالة واحدة فقط وهي عندما يكون متوسط العائد للمشروعات المعروضة متساوية.
- أما عندما يختلف متوسط العائد للمشروعات ، فانه يكون من الصعب الادعاء بان المشروع الذي يتميز بصغر حجم انحرافه المعياري بالمقارنة مع مشروعات اخرى هو اقلها تعرضا للمخاطر.

- ويعد معامل الاختلاف مقياساً نسبياً للمخاطر، اذ يتم قياس مخاطر الاستثمار على ضوء العائد المتولد عنه ، وتوضح المعادلة أدناه كيفية احتساب هذا المعامل :

$$• \textcolor{red}{CV = SD / R^-}$$

- اذأن:
- **CV** تمثل معامل الاختلاف
- **SD** تمثل الانحراف المعياري
- **R^-** تمثل الوسط الحسابي للعائد او متوسط العائد (العائد المرجح)
- ومعامل الاختلاف يحسب حجم المخاطر لكل (1 % من متوسط العائد على الاستثمار، أي انه ينسب المخاطر إلى العائد)

تطبيق (6):

- يبين الجدول التالي العوائد الفعلية (بالملايين) للمشروعين استثماريين (A وB).

المطلوب:

- 1- اوجد الانحراف المعياري للمشروعين؟
- 2- اوجد معامل الاختلاف للمشروعين؟
- 3- وضح اي المشروع اكبر مخاطرة بـاستخدام الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف؟
- 4- إذا لم يستطع المستثمر اختياراً كثراً من مشروع واحد فاي مشروع يختار؟ ولماذا؟

السنوات	1	2	3	4	5
العوائد الفعلية للمشروع A	18%	14%	16%	12%	20%
العوائد الفعلية للمشروع B	10%	14%	15%	9%	12%

• تطبيق (7):

- يبين الجدول التالي العوائد المتوقعة (بالالف ريال) للمشروعات الاستثمارية (A وB وC). واحتمالات حدوثها في الظروف الاقتصادية المبينة.

• المطلوب:

- 1- اوجد الإنحراف المعياري للمشروعات؟
- 2- اوجد معامل الاختلاف للمشروعات؟
- 3- رتب المشروعات على اساس اكبرها مخاطر بـاستخدام الإنحراف المعياري ومعامل الاختلاف؟
- 4- إذا لم يستطع المستثمر اختيار أكثر من مشروع واحد فماي مشروع يختار؟ ولماذا؟

العائد المتوقع من المشروع			إحتمال الحدوث	حالة الاقتصاد
C	B	A		
25%	40%	20%	0.3%	ازدهار
20%	15%	10%	0.4%	عادية
5%	10%	30%	0.3%	كساد